الكرملين ينفي اتهامات أمريكية بالمماطلة بشأن محادثات السلام مع كييف

موسكو: تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيمياوية بشأن أوكرانيا تضلل العالم

من الدمار جراء القصف في أوكرانيا

الدفاع الجوي الروسي يتصدى لمسيرات أوكرانية

«وكالات» : أكدت البعثة الروسية الدائمة لدى منظمة حظر الأسلحة الكيمياوية لـ «تاس» أن تقارير المنظمة بشأن أوكرانيا لا أساس لها من الصحة وتضلل المجتمع الدولي.

ووفقاً لما أفادت به البعثة الروسية: «كيف يرتبط طلب أوكرانيا للحصول على المساعدة التقنية بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيمياوية بنقل المواد المصورة والفيديو وإجراء مقابلات مع الشهود وإجراء التحقيقات؟».

وأوضحت البعثة الروسية أنه وفقاً لأحكام الوثيقة، لا تشمل المساعدة التقنية سوى تقييم للحادث الذي ينطوي على استخدام مواد كيمياوية، ولا تنطوي على إجراء تحقيق، وهو أمر لا تملك الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيمياوية ولاية بشأنه.

وأوضحت أنه «وعلى هذا الأساس تؤكد البعثة الدائمة أن التحقيق الذي تقوم به المنظمة في أوكرانيا، ووفقاً لنتائج التقارير المقدمة منها، يسعى لتضليل الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيمياوية والمجتمع الدولي».

إلى ذلك وأفاد جهاز الأمن الفيدرالي الروسي، في بيان، الثلاثاء، بأن استخدام القوات الأوكرانية للأسلحة الكيمياوية في منطقة العملية العسكرية الخاصة أصبح ظاهرة واسعة الانتشار.

وجاء في بيان جهاز الأمن الفيدرالي: «يُعد استخدام نظام كييف لأساليب حرب محظورة ظاهرة واسعة الانتشار في منطقة العملية العسكرية الخاصة، حيث تستخدم القوات المسلحة الأوكرانية الأسلحة الكيمياوية بشكل منهجي، منتهكة بذلك التزاماتها الدولية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيمياوية، ومع تقدم القوات الروسية، تتزايد هذه الأنشطة اللاإنسانية من جانبها».

من جهة أخرى أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن أنظمة الدفاع الجوي دمرت، خلال الليلة الماضية، الاثنين، 60 مسيرة أوكرانية في أجواء جمهورية القرم ومقاطعات روستوف وكورسك وساراتوف وبيلغورود وفورونيج وأوريول وفوق مياه البحر الأسود وبحر آزوف.

وجاء في بيان الوزارة، الثلاثاء: «خلال الليلة الماضية دمرت أنظمة الدفاع الجوي 60 طائرة مسيرة أوكرانية، 17 منها فوق أراضي جمهورية القرم، و16 فوق أراضي مقاطعة روستوف، و11 مسيرة فوق مياه بحر آزوف، و5 مسيرات فوق أراضي مقاطعة كورسك، و4 طائرات مسيرة فوق أراضي مقاطعة ساراتوف، و3 مسيرات فوق مياه البحر الأسود، ومسيرتين فوق أراضي مقاطعة بيلغورود، ومسيرة واحدة فوق أراضي كل من مقاطعتي فورونيج وأوريول»، نقلا عن وكالة «تاس» الروسية.

وفي وقت سابق من الثلاثاء كتب القائم بأعمال حاكم مقاطعة روستوف الروسية، يوري سليوسار، في قناته على «تليغرام»: «تم تدمير طائرات مسيرة في أجواء المقاطعة، وفقاً للمعلومات الأولية لم تقع إصابات...».

وفي تطور متصل، أعلن رئيس جمهورية أودمورتيا الروسية، ألكسندر بريشالوف، أن نظام كييف شن هجوماً بطائرات مسيرة على إحدى المؤسسات في عاصمة الجمهورية إيجيفسك.

وكتب بريشالوف عبر قناته في «تليغرام»: «تعرضت إحدى المؤسسات في إيجيفسك لهجوم بطائرات مسيرة شنه نظام كييف، وتوجهت جميع فرق الطوارئ إلى موقع الحادث، سأوافيكم بمعلومات إضافية فور توافرها».

وعلى الجانب الأوكراني، وقعت انفجارات في المناطق التي تسيطر عليها كييف في مقاطعة زابوروجيا، حسبما ذكر رئيس الإدارة الإقليمية التابعة لسلطات كييف، إيفان فيدوروف.

وأفاد فيدوروف في قناته على «تليغرام» بوقوع «انفجارات في مقاطعة زابوروجيا».

ومن ناحية أخرى، أعلنت الوكالة الاتحادية الروسية للنقل الجوي عن فرض قيود مؤقتة على حركة الطيران في مطار إيجيفسك في جمهورية أودمورتيا الروسية لضمان سلامة الطيران.

وجاء في بيان المكتب الصحافي للوكالة، الثلاثاء: «تم فرض قيود مؤقتة على استقبال وإرسال الرحلات الجوية في مطار إيجيفسك لضمان سلامة الطيران».

من ناحية أخرى نفى الكرملين، أمس الثلاثاء، اتهامات كيث كيلوغ، مبعوث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الخاص إلى أوكرانيا، بأن روسيا تماطل فيما يتعلق بمحادثات السلام، وأوضح أن موسكو أوفت بكل الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المفاوضات حتى الآن.

وقال كيلوغ،الاثنين، إن «روسيا لا يمكنها مواصلة المماطلة لكسب الوقت لتقصف أهدافا مدنية في أوكرانيا».

وردا على سؤال بشأن هذه التصريحات، قال دميتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين، إن روسيا ممتنة لفريق ترامب لمساعدته في تسهيل المحادثات، لكنه شدد على أن موسكو لا تعرقلها.

وذكر بيسكوف للصحافيين في موسكو: «لا أحد يعطل أي شيء هنا».

وأضاف: «ندعم بطبيعة الحال تحقيق الأهداف التي نسعى إليها من خلال العملية العسكرية الخاصة عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية. لذلك لا نرغب في إطالة أمد أي شيء».

وأشار بيسكوف إلى أنه يتعين الاتفاق بشأن موعد جولة ثالثة من المحادثات.

عامان سجنا لمحامية تونسية بارزة منتقدة للرئيس

محامو سنية الدهماني وصفوا محاكمتها مرتين على نفس التصريح بالمهزلة

«وكالات» : قضت محكمة تونسية الاثنين بسجن المحامية البارزة سنية الدهماني، وهي منتقدة للرئيس قيس سعيد، لمدة عامين في قضية تقول جماعات حقوقية إنها تمثل تصعيدا للحملة على معارضي سعيد ومنتقديه.

وكان محامو سنية الدهماني انسحبوا من المحاكمة بعد أن رفض القاضي تأجيل الجلسة قائلين إنهم يرفضون المشاركة في «المهزلة».

وأضافوا أن الدهماني تحاكم مرتين بسبب التصريح الإعلامي نفسه الذي انتقدت فيه ممارسات عنصرية بحق مهاجرين من دول أفريقيا جنوب الصحراء.

وقال المحامي بسام الطريفي رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إن المحكمة حكمت على سنية بالسجن عامين، واصفا الحكم بأنه «ظلم ما بعده ظلم».

أما المحامي سامي بن غازي فقال لرويترز «ما يحدث هو مهزلة.. تحاكم سنية مرتين على نفس التصريح».

وألقي القبض على سنية العام الماضي بعد إدلائها بتصريحات خلال ظهور تلفزيوني شككت فيها في موقف الحكومة تجاه المهاجرين الأفارقة في تونس.

ورُفعت القضية بموجب قانون الجرائم الإلكترونية المثير للجدل في تونس، المعروف باسم المرسوم 54، الذي استنكرته على نطاق واسع جماعات حقوق الإنسان الدولية والمحلية.

ويقبع معظم قادة المعارضة وعدد من الصحفيين ومنتقدي سعيد في السجن منذ أن أحكم سعيد قبضته على معظم السلطات تقريبا بعد أن حل البرلمان وبدأ الحكم بمراسيم في 2021، وهي خطوات وصفتها المعارضة بأنها «انقلاب».

ويرفض سعيد هذه الاتهامات ويقول إن أفعاله قانونية وتهدف إلى إنهاء فوضى وفساد استشريا لسنوات.

وتقول جماعات حقوقية ونشطاء إن سعيد حوّل تونس إلى سجن مفتوح ويستخدم القضاء والشرطة لاستهداف خصومه السياسيين.

لكن سعيد يرفض أيضا هذه الاتهامات، ويقول إنه لن يكون مستبدا وإنه يسعى إلى محاسبة جميع المتورطين، بغض النظر عن مناصبهم أو أسمائهم.

ترحيب أممي بتسوية أوضاع 2400 من عديمي الجنسية في مالي

«وكالات» : قالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن مالي شهدت تجنيس حوالي 2400 شخص كانوا معرضين لخطر انعدام الجنسية منذ 2017.

وأعلنت ترحيبها بإقرار مالي لقانون تاريخي لحماية عديمي الجنسية.

وأفادت المفوضية بأنه خلال الفترة ذاتها، حصل أكثر من 30 ألف شخص في مالي على شهادات ميلاد ووثائق مدنية أخرى، إذ ساعدت حملات التوعية والشراكات على تحسين الفهم والوصول إلى الهوية القانونية حتى في المناطق النائية.

وأوضحت الهيئة الأممية أن مالي أقرت أخيرا تشريعا رائدا لحماية حقوق عديمي الجنسية وحلّ معاناتهم، إذ يعتمد القانون على انضمام مالي إلى اتفاقيتي انعدام الجنسية لعامي 1954 و1961، والذي تمّ في عام 2016.

ويتألف القانون من 28 مادة تعرّف الشخص عديم الجنسية، ويحدد حقوقه وواجباته، كما يوفر حلولا طويلة الأمد، وينطبق على المهاجرين عديمي الجنسية والأشخاص المولودين في مالي.

ويضمن القانون لهذه الفئات حقوقا متساوية مع المواطنين الماليين في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف، بالإضافة إلى السكن والولوج إلى العدالة.

ويحمي القانون الأشخاص عديمي الجنسية من العقوبات الناتجة عن عدم امتلاكهم وثائق قانونية، كما يمنع طردهم ويمنحهم مسارا للحصول على الجنسية المالية أو تأكيد جنسيتهم.

المحكمة الدستورية التايلاندية تعلق مهام رئيسة الوزراء وتفتح تحقيقا حول سلوكها

رئيسة وزراء تايلاند بايتونغتارن شيناواترا

«وكالات» : قررت المحكمة الدستورية في تايلاند، الثلاثاء، تعليق مهام رئيسة الوزراء بايتونغتارن شيناواترا، مع فتح تحقيق بشأن سلوكها في إطار خلاف دبلوماسي مع كمبوديا.

وأفاد بيان بأن «المحكمة الدستورية وبأغلبية 7 مقابل 2 تعلق مهام رئيسة الوزراء، اعتبارا من الأول من يوليو إلى حين صدور حكم المحكمة الدستورية»، وذلك بعدما تقدّم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ المحافظين بدعوى تتهم شيناواترا بانتهاك الأخلاقيات الوزارية في إطار نزاع حدودي مع كمبوديا.

وتطور نزاع حول الأراضي قائم منذ مدة طويلة إلى مواجهات عبر الحدود في مايو، أودت بحياة جندي كمبودي.

وعندما اتصلت بايتونغتارن برئيس الوزراء الكمبودي السابق هون سين لبحث التوترات، خاطبته بـ«العم» في حين وصفت قائدا عسكريا تايلانديا بأنه «خصمها»، بحسب تسجيل مسرّب للمكالمة أثار ردود فعل غاضبة.

ويتهمها النواب المحافظون بالخضوع لكمبوديا وتقويض الجيش وخرق مواد دستورية توجب «النزاهة الواضحة» و«المعايير الأخلاقية» في أوساط الوزراء.

وانسحب حزب رئيسي من ائتلاف بايتونغتارن متهما رئيسة الوزراء، البالغة 38 عاما، والمنتمية إلى سلالة حاكمة، بالخضوع لكمبوديا وتقويض الجيش التايلاندي، ولم يترك لها سوى أغلبية برلمانية ضئيلة.

ونزل آلاف التايلانديين المناهضين للحكومة إلى شوارع بانكوك، السبت، للمطالبة باستقالة رئيسة شيناواترا على خلفية المكالمة المسربة التي أثارت غضبا شعبيا وشكوكا بشأن قيادتها.

واحتشد حوالي 10 آلاف متظاهر، السبت، في الشوارع المحيطة بنصب النصر التذكاري في العاصمة، ملوحين بأعلام البلاد وحاملين لافتات كتب على بعضها: «ارحلي يا ... خبيثة».

وصعد أحد المتظاهرين إلى المنصة وهتف: «لقد ارتكبت خيانة يا رئيسة الوزراء».

وكان معظم المتظاهرين من كبار السن يقودهم ناشطون مخضرمون من حركة «القمصان الصفراء» التي ساهمت في إطاحة والد بايتونغتارن، تاكسين شيناواترا، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ومن بين منظمي التظاهرة أحد حلفاء تاكسين السابقين الذي أصبح الآن من أشد منتقديه.

وقال أحد المتظاهرين ويدعى سيري سوانغموي (70 عاما) وقد جاء في حافلة ليلا من شمال البلاد للمشاركة في التظاهرة: «أنا هنا لحماية سيادة تايلاند، ولأقول إن رئيسة الوزراء غير مؤهلة».

وتابع: «بعدما سمعت المكالمة المسربة أدركت أنني لا يمكن أن أثق بها»، مضيفا: «لقد مر علي العديد من الأزمات السياسية، وأعلم إلى أين سيفضي هذا الأمر، إنها مستعدة للتنازل عن سيادتنا».

العثور على نائب أوغندي بحالة سيئة بعد اختطافه في كمبالا

«وكالات» : عُثر صباح الاثنين على النائب والمحامي الأوغندي بارناباس تينكاسييميري، بعدما تعرّض لاختفاء قسري يوم الجمعة في محطة وقود بالعاصمة كمبالا.

وقد وُجد الرجل في إحدى ضواحي المدينة بحالة صحية سيئة، وعلى جسده آثار تعذيب، وفقا لما أفادت به زوجته.

وكان تينكاسييميري، المعروف بانتقاداته للرئيس يوري موسيفيني رغم انتمائه إلى الحزب الحاكم، مختفيا لأكثر من يومين.

وقد أكدت نقابة المحامين الأوغندية أن عملية الخطف نفّذتها «قوات أمن مسلحة مزوّدة بطائرة مسيّرة»، ونددت بما وصفته بـ«تصعيد خطير» في الممارسات القمعية، وذلك قبيل انتخابات يناير 2026.

ويأتي هذا التطور في ظل ترشّح موسيفيني، البالغ من العمر 80 عاما، لولاية سابعة بعد 4 عقود في السلطة، في مشهد سياسي متوتر.

ويتّهم معارضون، أبرزهم المغني والنائب بوب واين، الرئيس موسفيني بالسعي إلى تمهيد الطريق لنجله الجنرال موهوزي كاينيروغابا، قائد الجيش، ليخلفه في الحكم.

وقد تعرّض واين شخصيا لتهديدات متكررة من نجل الرئيس، وفق ما نشره الأخير على منصة «إكس».

وتسلّط قضية تينكاسييميري الضوء مجددا على ما وصفته منظمات حقوق الإنسان بـ«وباء الاختفاءات القسرية»، الذي يستهدف نشطاء ومحامين وشهودا في قضايا سياسية حساسة، وسط أجواء يصفها مراقبون بأنها الأشد قمعا منذ سنوات.